الصباح
يومية مغربية شاملة
10/12/09

احرزني: اعتذار الدولة لضحايا الانتهاكات أصبح متجاوزا

رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان اعتبر أن لا مانع من التنصيص على الأمازيغية في الدستور لغة وطنية

في هذا الحوار يعتبر أحمد احرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن أغلب توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة تم إنجازها، مستعرضا جميع ما تم تحقيقه في هذا الإطار، لكنه في الآن ذاته لا ينفي وجود «شيء من التأخر» في تنفيذ بعضها. وبينما تطالب أغلب الجمعيات الحقوقية بتقديم الدولة اعتذارا رسميا لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يقول احرزني إن الموضوع حسم وأضحى متجاوزا، مقدما مجموعة من الأدلة التي تبرهن على كلامه.

ولا يرى احرزني مانعا في دسترة الأمازيغية لغة وطنية، بعد جميع الإنجازات التي تم اتخاذها في هذا المجال، كما يوجه رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، نقدا لبعض المنظمات الحقوقية دون أن يذكرها بالاسم، بسبب إقدامها على تضخيم مجموعة من الأحداث المتعلقة بخروقات حقوق الإنسان في المغرب، مرحبا في الآن ذاته بتقارير المنظمات التي تتميز بالموضوعية والحيادية.

● في الذكرى الرابعة لصدور توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، انتقدتكم بعض الجمعيات الحقوقية بسبب ما اعتبرته تماطلا في المسار الذي أخذه تطبيق هذه التوصيات، أين وصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في هذا المسار باعتباره المؤسسة المكلفة بمتابعة توصيات الإنصاف والمصالحة؟

● ما يقال حول تنكر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، هو رأي غير صحيح، ولا يأخذ بعين الاعتبار إنجازات المجلس في هذا الإطار.

عندما نتحدث عن التوصيات فإننا باختصار نتحدث عن أربعة محاور كبرى، الأول يتعلق بتعويض الضحايا، والثاني جبر الضرر الجماعي، والثالث هو الكشف عن الحقيقة خاصة في حالات الاختفاء القسري، والرابع يخص الإصلاحات المؤسساتية، ومن أراد تقييم عمل المجلس في هذا الإطار، فإن عليه أن يرى الملف في شموليته.

بخصوص المحور الأول، فإن جميع الضحايا وذوي الحقوق البالغ عددهم 25000 توصلوا بشيكاتهم وتعويضاتهم، وفي هذا الإطار هناك التغطية الصحية التي أصبحت متاحة لجميع هؤلاء، أما التسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي، فإنها تعرف بعض التأخر لأسباب موضوعية، خاصة بالنسبة إلى الشق الثاني(الإدماج الاجتماعي)، إذ أن كل حالة من الحالات التي صدرت في حقها توصيات تحتاج إلى حل فريد، كما أن الضحايا يختلفون من حيث مستواهم الدراسي أمكنة إقاماتهم، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من بينها استفادة أبناء ضحايا الانتهاكات من برامج في التكوين المهني.

وبالنسبة إلى المحور الثاني، وبناء على توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة التي أطلقت توصيات باتخاذ إجراءات لجبر الضرر الجماعي، الذي ينقسم إلى شقين، حفظ الذاكرة والقيام ببرامج تنموية في عدة مناطق متضررة، فإنه لحدود الساعة تم إنجاز العديد من المشاريع سواء على المستوى الاقتصادي أو بخصوص برامج لحفظ الذاكرة، وفي الأسابيع القليلة المقبلة سيتم إطلاق شطر ثان من المشاريع في 11 نقطة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتجاهله أحد بالنظر إلى الأهمية التي يحظى بها.

وبخصوص المحور الثالث المتعلق بالكشف عن الحقيقة الذي يتعلق بالأشخاص ضحايا الاختفاء القسري، وكما هو معلوم فإن هيأة الإنصاف والمصالحة كانت قد كشفت عن مجموعة من الحالات، لكن بقيت أخرى والمعروفة بست وستين حالة شهيرة، نظرا لأنها كانت تشكل حالات اختطاف لا يمكن الكشف عن حقيقتها بسهولة، ويمكن القول اليوم إن عدد هذه الحالات تقلص إلى تسع، بعد مجموعة من الإجراءات التي تمت مبشرتها عقب صدور توصيات الهيأة.

وفي ما يخص المحور الرابع، الذي يقال إننا لم نباشر أي عمل بشأنه، لكننا عندما نتحدث عن الإصلاحات المؤسساتية التي نصت عليها توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، فإننا نقصد ثلاث نقط أساسية، الأولى تخص إصلاح القضاء، والثانية ملاءمة القوانين المغربية وخاصة القانون الجنائي مع الاتفاقيات الدولية، والمسألة الثالثة هي تطوير الحكامة الأمنية، إذ أن إنجاز جميع هذه الإصلاحات سيمكن من عدم تكرار ما جرى من انتهاكات في مجال حقوق الإنسان...

● (مقاطعا) في هذا الإطار رفع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مذكرة إلى الملك محمد السادس، بخصوص إصلاح القضاء، ما هي النقط العريضة التي تضمنتها؟

● لا ادعي أن خطاب صاحب الجلالة في غشت من هذه السنة الذي تحدث فيه عن ورش إصلاح القضاء، اعتمد فقط على مذكرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولكن جميع النقط التي اقترحها المجلس، أثارها خطاب صاحب الجلالة، وأخذها بعين الاعتبار.

لذلك، نرى أن دورنا في هذا المسألة انتهى، إذ أن إصلاح القضاء اليوم أصبح يدخل ضمن مسؤولية الحكومة.

وبالعودة إلى موضوع ملاءمة القوانين المغربية مع الاتفاقيات الدولية، فإن المجلس راجع القانون الجنائي، وضمنا ملاحظاتنا في وثيقة مفصلة بهذا الخصوص، وبلغنا هذه المقترحات، وكذلك الموضوع الآن أصبح بيد الحكومة، التي عليها أن تقدم مشروع قانون جنائي مراجع إلى البرلمان للمناقشة والمصادقة حتى يصبح ساري المفعول.

وتبقى المسألة الوحيدة التي حصل فيها شيء من التأخر، الشق المتعلق بالحكامة الأمنية، بحيث أننا مازلنا بصدد صياغة مقترحات في هذا المجال، ستكون جاهزة في الأسابيع القليلة المقبلة.

● مجموعة من الجمعيات الحقوقية تطالب باعتذار الدولة للضحايا، الذي نصت عليه

في سطور

■ 1948: الولادة بمدينة كرسيف.
■ 31 ماي 2007: تعيينه رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خلفا للراحل إدريس بنزكري.
■ له عدة مؤلفات من قبيل: «قراءة في السيرة السياسية لماركس» و«اليسار، الإسلام، والديمقراطية»، كما نشر العديد من المقالات في دوريات ومجلات علمية.
■ أطلق رفقة مجموعة من الفاعلين مبادرة «نداء المواطنة».
■ مؤسس «المجموعة الوطنية للبحث في الديمقراطية المحلية».

ديوان المظالم مؤسسة منزوعة السلاح

في مبادرة تهدف إلى تمكين المواطنين من وسيلة عملية غير قضائية للمطالبة برفع ما قد يلحق بالمواطنين من ظلم أو شطط في استعمال السلطة، أحدث ديوان المظالم في 9 دجنبر 2001، كمؤسسة وطنية مستقلة غير قضائية، تهدف إلى تعزيز بناء دولة عصرية حديثة وديمقراطية قائمة على مبادئ وقيم المساواة والعدل والإنصاف، شرعت هذه المؤسسة في ممارسة مهامها بكيفية فعلية بعد مصادقة الملك محمد السادس على نظامها الداخلي في أواخر شهر دجنبر 2003.وبعد «ديوان المظالم» من حيث بنياته وآليات عمله مماثلا لما يعرف بمؤسسة (الوسيط) في بعض البلدان الغربية كهيأة (المدافع عن الشعب) في اسبانيا، و(وسيط الجمهورية الفرنسية) في فرنسا و(الأومبودسمان) في الدول الاسكندينافية.

ومن بين أهم أهداف «ديوان المظالم» في المغرب، «التفعيل الأمثل للمفهوم الجديد للسلطة، بما يضمن الحقوق ويصون الحريات على مستوى التشريعات والممارسات الفعلية للسلطات، وتدعيم المسيرة الحقوقية التي انخرط فيها المغرب، وتمكين المواطنين أفرادا وجماعات من وسيلة غير قضائية للمطالبة برفع ما قد تلحقه بهم الإدارات أو أي هيأة تمارس صلاحيات السلطة العمومية، من ظلم أو تعسف، وحثها على الالتزام بسيادة القانون والإنصاف».

أما في ما يخص الاختصاصات فتتكلف مؤسسة ديوان المظالم بتنمية التواصل بين المواطنين والإدارة، عن طريق النظر في تظلمات وشكايات المواطنين، الذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو غير منصف، صادر عن أي هيأة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية، والقيام بمساعي الوساطة بين الأطراف، من أجل رفع ما ثبت لدى المؤسسة من حيف استنادا إلى سيادة القانون والإنصاف، بالإضافة إلى تقديم كل اقتراح أو توصية إلى الوزير الأول بهدف تحسين أداء الجهاز الإداري وإصلاح الأنظمة القانونية للإدارة، كما أن وظيفة الديوان تحفيزية تقوم على حث الإدارة وتشجيعها على احترام ضوابط القانون ومراعاة مبادئ العدل والإنصاف في تعاملها مع المواطنين. ويرفع الديوان تقارير سنوية إلى الملك والوزير الأول ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

ورغم جميع هذه الاختصاصات التي يتوفر عليها «ديوان المظالم»، إلا أن دور الديوان براي البعض يبقى عديم القدرة على التدخل، ما دام أنه مجرد مجلس استشاري، إذ لا يمتلك دستوريا وقانونيا صلاحية إعطاء الأوامر للإدارة من اجل تنفيذ قرار معين أو اتخاذ إجراء محدد وتنحصر وسائل تأثيره فقط في التقارير التي يقدمها.

مختلف الهيأت السياسية والمجتمعية المغربية تكاد تجمع على أن إنشاء الديوان أساسي لتعزيز توازن السلطات وتفعيل مراقبة السلطة التنفيذية حتى يتسنى في المستقبل تعزيز استقلالية هذه السلطة، لكن في الآن نفسه تثار بعض التخوفات بخصوص عدم قدرة المواطنين في الوقت الراهن على فهم طبيعة اشتغال الديوان وحدود مجالات تدخله، ما يتطلب القيام بحملات توعية في هذا الإطار.

س.م

الصباح
يومية مغربية شاملة
10/12/09

توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، ما موقف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في هذا الإطار؟

● أظن أن هناك شيئا من المبالغة في هذا الإطار، إذ أن من رجع إلى توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، سيجد أنها أوصت بتقديم الدولة لاعتذار لضحايا القمع، ودققت أكثر في هذه المسألة، وقالت إن من عليه أن يقدم الاعتذار باسم الدولة هو رئيس الحكومة، أي الوزير الأول.لكن، الذي حصل هو أن جميع مقررات هيأة الإنصاف والمصالحة، ولجنة متابعة التوصيات التي شكلها المجلس، تشير إلى تحمل الدولة مسؤوليتها في ما حصل، وطبعا الاعتراف بالمسؤولية يتضمن اعتذارا للضحايا.

والأهم من هذا أن صاحب الجلالة أمر بتعميم التقرير، بعد أن صادق عليه، وألقى خطابا بعد استقبال أعضاء الهيأة، جاءت فيه عبارة مهمة جدا تتجاوز الاعتذار، تتمثل في «الصفح الجميل» التي قالها جلالة الملك للضحايا في خطاب رسمي، بالإضافة إلى أن عملية الصفح تمت خلال ذلك اليوم، بعد أن التقى جلالة الملك بعائلات الضحايا، وتصافح معهم خلال ذلك اليوم، وبالتالي فإن موضوع الاعتذار حسم ولا فائدة من الحديث بشأنه اليوم.

● عندما يتم الحديث في المغرب عن الحقوق الثقافية، فإننا نطرح بشكل مباشر قضية إعادة الاعتبار إلى الثقافة الأمازيغية، ما تقييم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، للمسار المتعلق بدعم الأمازيغية ثقافة ولغة في المغرب؟

● في المجلس نثمن ما أنجز في المغرب على مستوى إعادة الاعتبار إلى الثقافة واللغة الأمازيغية، التي عانت من التهميش وكان من المنصف والمشروع أن ينشأ معهد خاص لإنعاش الثقافة الأمازيغية، ولكن لا نوافق على بعض الاستعمالات السياسية للقضية الأمازيغية التي تبقى، حسب وجهة نظرنا ثقافية صرفة، لا يحق لأحد استعمالها لأغراض لاوطنية.

● بالنظر إلى جميع الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا السياق، ألم يحن الوقت لدسترة اللغة الأمازيغية؟

بالفعل، مع هذا الاعتراف الفعلي بالثقافة الأمازيغية، يحسن التنصيص على الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية في الدستور المغربي، عندما تتاح الفرصة من خلال أول مناسبة لتعديل الدستور، فأنا لا أرى مانعا في ذلك.

● من وقت لآخر تصدر مجموعة من المنظمات الدولية بعض التقارير حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب، التي وإن كانت تقر بالتحول الإيجابي الذي يشهده المغرب، إلا أنها توجه له العديد من الانتقادات على مستوى الوضعية الحقوقية بصفة عامة، ما رأيكم بهذا؟

● من الطبيعي أن تصدر المنظمات الحقوقية تقارير تتضمن انتقادات لوضعية حقوق الإنسان في المغرب، لكن المشكل يكمن في أن تتحول هذه التقارير إلى وسيلة «تصفية حسابات»، لهذا نلاحظ أن ما يصدر عن المنظمات الحقوقية يتفاوت في ما بينها، إذ هناك تقارير تتميز بالموضوعية والحياد وهذا النوع يجب الترحيب بانتقاداته التي يمكن أن تساعدنا.

وهناك جمعيات تميل إلى تصفية الحسابات، إذ من الممكن أن تجعل من خرق بسيط، انتهاكا جسيما وممنهجا لحقوق الإنسان، وهذا بالطبع غير صحيح في مغرب اليوم.

وما يجب التشديد عليه، أننا لم نعد نعاني في المغرب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أما بخصوص الخروقات فإنها ستقع في المغرب كما تقع في أي منطقة من العالم، ومن الطبيعي أن يتم انتقادها.

● الملاحظ أنه لم يتم منح الشطر المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام نفسه التي حظيت به الحقوق المدنية والسياسية، خلال الفترة الماضية، نظرا لرغبة المغرب في التصالح مع ماضيه. ما يلاحظ حاليا، على سبيل المثال هو أن هناك «ارتفاعا للأسعار» يمس المواطن بشكل مباشر في خبزه اليومي، هل بلور المجلس إستراتيجية بهذا الخصوص داخل النطاق الذي تسمح به اختصاصاته؟

● ما يجب التأكيد عليه هو أن الشطر المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا ينفصل عن الحقوق المدنية والسياسية، والجميع الآن يتفق أن حقوق الإنسان كل متكامل لا يتجزأ.

لكن، ما حصل في التجربة المغربية أو في دول أخرى، حيث كانت الإشكالية السياسية هي الطاغية، هو أنه اعتبر أن المدخل الرئيسي لتطبيق حقوق الإنسان في كليتها، هو إعطاء الأولوية للحقوق السياسية.لكن، الحديث عن حقوق الإنسان في شموليتها يفرض تناول حقوق الإنسان من خلال مختلف الزوايا، والانتقال إلى الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار هيأ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، مجموعة من المبادرات، من بينها تنظيم ندوة بشراكة مع البرنامج الأممي للإنماء، حول موضوع «التأهيل القانوني للفقراء»، بالإضافة إلى إنجاز دراسة حول الحق في التنمية، تركزت حول الحق في السكن، والصحة والتعليم والشغل، والتي ستكون قاعدة لبلورة برامج المجلس في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، يجب التنبيه مع كل ما نقوم به إلى أننا لا نطمح إلى أن نكون وكالة للتنمية، بل سنبقى ملتصقين بماهية المجلس واختصاصاته، وسنتناول كل هذه القضايا من زاوية حقوقية صرفة، والعمل على رفع كل القيود القانونية التي تمنع الفقراء والمهمشين من الولوج إلى حقوقهم.

أجرى الحوار : سامي المودني